الفصل التاسع

الحكومة العربية فى دمشق

١ - مرحلة الامارة الفيصلية .
- تأسيس الحكومة العربية .
- القضية العربية أمام مؤتمر الصلح .
- التنظيمات السياسية فى دمشق .
- المؤتمر السورى العام .
- قرارات لجنة كنج - كرين .
- استمرار المؤتمر السورى وقيام حكومة المديرين .
- قرار انسحاب القوات البريطانية من سوريا لحساب فرنسا .
- تكوين اللجنة الوطنية العليا .
- أزمة البقاع .
- سقوط حكومة الركابى .
- حركات المقاومة ضد الفرنسيين على الحدود .

٢ - مرحلة الحكم الملكى .
- اعلان الاستقلال ومبايعة فيصل ملكا .
- قرارات التقسيم فى مؤتمر سان ريمو فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠ .
- الطريق إلى ميسلون .

مراجع للاستشارة :

١ - مرحلة الامارة الفيصلية

تأسيس الحكومة العربية :

كانت بلاد الشام فى بداية الحرب العالمية الأولى تنقسم إلى ثلاث ولايات وثلاث متصرفيات مستقلة . أما الولايات فهى :

١ - ولاية سوريا التى كانت تضم دمشق والأقضية التابعة لها ، ومتصرفيات حماة وحوران والكرك .

٢ - ولاية بيروت ، التى كانت تضم إلى جانب بيروت والأقضية التابعة لها، متصرفيات نابلس وعكا وطرابلس واللاذقية .

٣ - ولاية حلب ، وكانت تضم إلى جانب حلب والأقضية التابعة لها ، متصرفية أورفة ومتصرفية مرعش .

أما المتصرفيات المستقلة فهى متصرفية دير الزور ، ومتصرفية القدس ومتصرفية لبنان .

وبعد فتح بلاد الشام ، أمر القائد العام ألنبى بتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق عسكرية :

المنطقة الجنوبية ، وهى منطقة الجيش البريطانى ، وتتكون من القسم الساحلى الجنوبى من بلاد الشام ، وكانت تضم متصرفية القدس المستقلة ، مع متصرفيتى نابلس وعكا اللتين كانتا تابعتين لولاية بيروت .

البحر الأبيض المتوسط
الساحل الشمالي الأفريقي
الشام
العراق

والمنطقة الشمالية ، وهى منطقة الجيش الفرنسى ، وتتكون من القسم الساحلى الشمالى ، وتضم متصرفية لبنان المستقلة ، مع بيروت وصيدا وصور جنوبًا ، وطرابلس واللاذقية شمالاً .

والمنطقة الشرقية ، وهى منطقة الجيش العربى ، وقد تكونت من الأقسام الداخلية من بلاد الشام ، من شمال حلب حتى جنوب معان . وتضم جميع أقسام ولاية سوريا ومركز حلب والأقضية التابعة لها ، باستثناء الأقضية الساحلية (إسكندرونة وأنطاكية) ، وقد ضمت فيما بعد متصرفية دير الزور بعد ثورة رمضان الشلاش ، وكان قد تم احتلالها من قبل الجيش البريطانى فى العراق .

وكانت الثورة العربية قد توجت بوصول القوات العربية إلى ضواحى دمشق يوم ٣٠ سبتمبر ١٩١٨ وبدخولها العاصمة فى صباح أول أكتوبر ١٩١٨ . وفى يوم ٣ أكتوبر وصل الأمير فيصل إلى دمشق من معسكره بالأزرق . وفى يوم ٥ أكتوبر أعلن فيصل ، فى بيان إلى الشعب السورى ، قيام « حكومة دستورية عربية مستقلة باسم الحسين ، شاملة جميع البلاد السورية » . وعهد إلى على رضا الركابى بالقيادة العامة للحكومة ، وكان قائد القوات الحليفة قد عينه حاكمًا عسكريًا .

وكانت المدن الأخرى بالشام ، التى انسحبت منها القوات التركية ، قد أخذت فى تكوين إدارات وحكومات ، اعتبرت نفسها جزءًا من الحكومة العربية الواحدة . « ففى حماة » تشكلت هيئة إدارية مؤقتة برياسة بدر الدين الكيلانى وعضوية بعض أعيان حماة . وفى « **حلب** » ، رفع العلم العربى قبل أن تغادرها القوات التركية ، وشكل إبراهيم هنانو فى شمال سوريا حكومة وجيشًا فى كفر تخاريم » (منطقة حلب) ، وفى منطقة **اللاذقية** أعلنت حكومة تمتد من حدود طرطوس إلى حدود أنطاكية ، وتأسيس مجلس وطنى عهد برياسته إلى رشيد طليع . وفى **بيروت** تكونت حكومة عربية برياسة عمر الداعوق ، ورفع العلم العربى فوق دار الحكومة ، بعد أن وردت من دمشق برقية بأشكال العلم العربى

الجديد الذى يتكون من : اللون الأحمر (الثورة العربية) ، والأخضر (الفاطميون) ، والأبيض (الأمويون) والأسود (العباسيون) ، كما طلبت إلى دمشق إرسال ممثل للشريف حسين لدعم الحكومة بها ، فأرسل شكرى الأيوبى ومعه مائة جندى .

على أن الأخطار أخذت تهدد منذ اللحظة الأولى الحكومة العربية . فقد عارضت الحكومة الفرنسية إقامة هذه الدولة فى منطقة كان من المفروض أن تكون تحت النفوذ الفرنسى بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو . (كان نصيب فرنسا فى الاتفاقية يشمل الحكم المباشر فى الأراضى الساحلية من سوريا ، والحماية على ما وراء الساحل بما فى ذلك الموصل) واضطرت فيصل إلى سحب ممثليه فى بيروت . وقد أزاحت القوات البريطانية بنفسها الأعلام العربية ، وتنازلت حكومة الداعوق فى بيروت عن السلطة إلى قائد القوات الفرنسية الذى عين حاكمًا عسكريًّا ، كما أبعد ممثلو الحكومة العربية فى المناطق الساحلية الأخرى التى أعلنت السيادة العربية ، واستبدلوا بحكام فرنسيين ، فاستدعى هنانو إلى حلب ، وانسحبت قواته من أنطاكية وخارم وسلمت للفرنسيين . كما نزلت القوات الفرنسية فى اللاذقية ، وأزيحت الأعلام العربية ، والتحق أعضاء حكومتها بحكومة دمشق .

القضية العربية أمام مؤتمر الصلح :

ولم يلبث مؤتمر الصلح أن اتخذ قرارًا فى ٣٠ يناير ١٩١٩ بفصل سوريا ولبنان وفلسطين والعراق عن تركيا ، ووضعها تحت إشراف عصبة الأمم عن طريق حكومات تعمل كدول منتدبة . وفى هذا الإطار بدأ نظر القضية العربية رسميًّا أمام مؤتمر الصلح يوم ٦ فبراير ١٩١٩ .

وكان فيصل ، الذى سافر بوصفه ممثلاً لوالده فى الحجاز ووسيطًا بينه وبين

الشعب السورى ، قد طالب فى مذكرتين قدمهما فى أول و ٢٩ يناير ١٩١٩ باعتراف الحلفاء باستقلال وسيادة الشعوب الناطقة بالعربية فى آسيا من خط الإسكندرية - ديار بكر حتى المحيط الهندى جنوبًا ، بضمان عصبة الأمم ، ويستثنى من هذا المطلب الحجاز الذى هو دولة ذات سيادة ، وعدن التى هى محمية بريطانية . وأفصح عن أن هدف الحركة القومية العربية هو « توحيد العرب فى أمة واحدة » . ولكنه اعترف بأن المناطق العربية المختلفة فى آسيا ، سوريا والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن ، تختلف اقتصاديًا واجتماعيًا ، « مما يجعل ضمها كلها فى إطار حكومة واحدة أمرًا صعبًا لا يمكن تحقيقه » وأبدى اعتقاده ، بالنسبة لسوريا ، فى أنها « متقدمة سياسيًا بحيث تستطيع أن تدير شئونها الداخلية بنفسها » ، وأما فلسطين فأبدى الرغبة فى « فرض وصاية فعالة عليها يتولاها وصى من الدول الكبرى ، طالما أن هناك إدارة حكومية تمثيلية محلية » . كما طالب باتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من رغبات السكان فى المنطقة ، قبل تثبيت الدول القائمة فعلاً فى المنطقة وتعديل الحدود بينها ، وإنشاء دول جديدة حسب الحاجة ، وتعيين حدودها .

وقد ظهرت فى الوقت نفسه أمام المؤتمر وفود سورية أخرى أرسلتها فرنسا لتأييد خططها ، مثل وفد الجمعية السورية المركزية برياسة شكرى غانم ، الذى اقترح دولة سوريا بحدودها الطبيعية تحت الإشراف الفرنسى ، ووفود أخرى تطالب بتوسيع لبنان تحت الحماية الفرنسية . وتزايدت المساومات والخلافات بين فرنسا وإنجلترا بسبب تناقضات الوعود والاتفاقيات السرية ، مما أخر صدور قرار من المؤتمر بشأن سوريا . ولكن فى ٢٥ مارس تقرر إرسال لجنة تحقيق رباعية من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة . وعاد فيصل إلى دمشق .

التنظيمات السياسية فى دمشق :

فى تلك الأثناء كان القلق على مصير البلاد قد دفع السوريين إلى تنظيم صفوفهم فى شكل تنظيمات وأحزاب ومنتديات سياسية . وكانت قيادة الحركة قد انتقلت إلى أيدى المثقفين والضباط من رجال الحركة العربية قبل الثورة ، الذين أصبحوا فى مراكز الحكم والإدارة وسيطروا على مجرى الحركة السياسية .

وقد تمتعت الأحزاب والتنظيمات السياسية التى ظهرت بتأييد واسع ، وامتدت عضويتها إلى الجماهير بعد أن كانت مقتصرة على « النخبة » . وتمثلت هذه التنظيمات السياسية فى الآتى :

١ - جمعية العربية الفتاة : وكان أعضاؤها المؤسسون قد اجتمعوا يوم ١٧ ديسمبر ١٩١٨ فى دمشق ، وانتخبوا هيئة مركزية جديدة بالاشتراك مع فرع بيروت ، ووضعوا تنظيمًا جديدًا بمقتضاه تبقى الجمعية السرية ويكون لها حزب سياسى علنى . كما تقرر توسيع نشاط الجمعية بإيجاد تشكيلات وفروع لها فى جميع أنحاء البلاد ، وحددت أهدافها فى استقلال البلاد العربية استقلالاً تامًا ، وتقوية فكرة الوحدة والاستقلال لدى كل العرب تحت شعار « عربى قبل كل شىء وفوق كل شىء » ، وأخذت تعقد اجتماعات شهرية يحضرها الأعضاء القدامى المؤسسون . وقد تمتعت « الفتاة » بنفوذ ضخم فى الدولة فى الشئون الداخلية والخارجية ، وفى تسيير الحكومة وفقًا لخطتها السياسية . وظلت « الفتاة » مؤيدة لسياسة فيصل والحلفاء حتى نهاية ١٩١٩ ، حيث وقع الخلاف بعد اتفاقية مع كليمنصو .

٢ - حزب الاستقلال : وهو الحزب العلنى لجمعية العربية الفتاة ، وكان يزاول عقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات والإشراف على الصحف التى يصدرها

بعض أفراد الجمعية ، وأصبح العمود الفقرى للحياة الحزبية فى سوريا والمسيطر على البلاد ، وأسس له الفروع فى المدن السورية . وانتخبت له هيئة إدارية واسعة تتسع لتمثيل الحزب ، وتخضع لتوجيهات الهيئة المركزية للفتاة . وقد بلغ عدد من انضم إلى حزب الاستقلال طبقًا لداغر ٧٥ ألفًا .

٣ - النادى العربى : استوحيت فكرته من فكرة المنتدى الأدبى قبل الحرب . وقد أنشئ فى دمشق بعد انتهاء الحرب ، وكان الركابى من جملة مؤسسيه ، وانحصر نشاطه فى سوريا ، وكانت قيادته المركزية فى دمشق ، وله فروع فى حلب وحمص ، واقتصرت عضويته على الطبقة المثقفة . وعلى الرغم من أنه أعلن أنه لا يبحث الأمور السياسية أو عقد الاجتماعات السياسية فإنه غدا بالفعل ناديًا قوميًّا سياسيًّا ثقافيًّا ، وكانت دعايته موجهة بشكل خاص ضد فرنسا .

٤ - حزب العهد : وهو التنظيم العسكرى السرى قبل الحرب . فقد تابع أعضاؤه بعد الحرب نشاطهم بعد أن انضم إليهم قليل من المدنيين من موظفى الدولة . وكان مقر الحزب العام فى دمشق قد انقسم إلى فرعين : « عهد سورى » ، « عهد عراقى » ، لتيسير العمل ، حيث كانت سوريا تقاوم النفوذ الفرنسى ، والعراق يقاوم النفوذ البريطانى . وقد لعب الحزب فى بعض الأحيان دور المعارضة للفتاة وحزب الاستقلال ، ولكن موقفه فى الأحداث الهامة كان منسجمًا معهما ، وظلت عضويته محدودة ومقصورة على الجيش تقريبًا .

٥ - حزب الاتحاد السورى : أعلن تشكيله فى مصر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٨ ، وقويت دعوته فى البلاد السورية والعربية وفى الخارج . وازداد نشاطه فى أثناء مجىء اللجنة الأمريكية ، فأسس له فرعًا فى دمشق . وكان رئيسه ميشيل لطف الله (الذى كان عضوًا فى الوفد المصرى الذى ألفه سعد زغلول ، وانقطع عن عمله فى الوفد) ووكيله رشيد رضا . وقد تميز برنامجه

بأنه ينص على وحدة سوريا الطبيعية واستقلالها التام والناجز بضمان عصبة الأمم ، وإدارتها على أساس المبادئ الديموقراطية للامركزية – مع أن الحركة القومية العربية كانت تدعو إلى وحدة البلاد العربية العثمانية دون تفريق بين الشام والعراق والحجاز .

المؤتمر السورى العام :

على هذا النحو عندما عاد فيصل إلى دمشق فى أوائل مايو ١٩١٩ ، كانت الحركة الوطنية قد نظمت نفسها تنظيمًا جيدًا . ولكن الأفكار كانت مضطربة حول ماهية القرار النهائى الذى ستنتهى إليه مداولات مؤتمر الصلح . ولما كان مجلس الأربعة قد قرر إرسال لجنة تحقيق رباعية ، وكان الأمل فى هذه اللجنة كبيرًا ، فمن هنا نشأ الاقتراح بتشكيل مؤتمر وطنى يتكلم باسم الشعب السورى كله ، ويتكون من ممثلين عن المناطق الثلاث يتم اختيارهم عن طريق انتخابات شرعية . وقد تم الاتفاق بين حزب الاستقلال والأمير فيصل على هذه الحركة ، وأشار فى خطابه فى دار البلدية يوم ١٤ مايو إلى تأسيس مجلس منتخب عن كافة المناطق السورية يكون الوسيلة الوحيدة لإقناع اللجنة الدولية بشرعية المطالب العربية .

وقد جرت انتخابات سريعة فى المنطقة الشرقية ، ولكن فى المناطق الغربية والجنوبية الواقعة تحت السلطة الفرنسية والإنجليزية ، تم اختيار ممثليها بمضابط توكيل من الأعيان والزعماء لتعذر إجراء انتخابات . وفى يوم ٢ يونيو ١٩١٩ اجتمع المؤتمر فى مقر النادى العربى وحضره ٦٩ مندوبًا فقط من مجموع خمسة وثمانين انتخبوا لتمثيل سورية وفلسطين ، نظرًا لمنع السلطات الفرنسية بعض ممثلى المنطقة الغربية من السفر إلى دمشق . وانتهت أبحاث المؤتمر بمجموعة من القرارات عبرت تمام التعبير عن الإرادة الشعبية ، وتتلخص فى المطالبة باستقلال سوريا ، التى تشمل فلسطين ، كدولة ذات سيادة ، وتنصيب الأمير

فيصل ملكًا عليها . واستقلال العراق ، على ألا تكون هناك حواجز اقتصادية بين البلدين ، ورفض اتفاق سايكس - بيكو ووعد بلفور وكل مشروع يرمى إلى تقسيم سورية أو إنشاء دولة يهودية فى فلسطين ، ورفض الوصاية السياسية التى ينطوى عليها نظام الانتداب ، مع قبول المعونة الأجنبية لمدة محدودة ، وبشرط ألا تتعارض مع الاستقلال والوحدة القومية ، وتفضيل معونة الولايات المتحدة ، وإن تعذر فإنجلترا ، مع رفض الاستعانة بفرنسا . وأن تكون الحكومة نيابية لها صبغة اللامركزية ، واحترام الوضع الخاص للبنان . وكانت مهمة أعضاء المؤتمر السورى الأول عرض هذه القرارات على لجنة التحقيق عند وصولها .

قرارات لجنة كنج - كرين : King - Crane

على أن قرار إرسال لجنة التحقيق الذى اتخذه مجلس العصبة فى ٢٥ مارس كان فى ذلك الحين قد هوجم هجومًا شديدًا فى فرنسا ، وتراجعت عنه بريطانيا ، ولم يتمسك به سوى الرئيس ولسن . وعلى ذلك فقد تكونت اللجنة من أعضاء أمريكيين فقط أطلق عليها رسميا « القسم الأمريكى من اللجنة الدولية الخاصة بالانتدابات فى تركيا » . وقد عرفت باسم « لجنة كنج - كرين King - Crane » ، ووصلت إلى يافا فى ١٠ يونيو ١٩١٩ ، وقضت ستة أسابيع فى فلسطين وسوريا أجرت فيها تحقيقًا واسعًا ، انتهت فيه إلى تقرير وضعته فى ٢٨ أغسطس ١٩١٩ ، أوصت فيه بوجوب توحيد سوريا وفلسطين تحت انتداب بريطانى أو أمريكى ، مع تحديد للوطن القومى اليهودى ، وأن تكون سوريا تحت حكم دستورى برياسة فيصل . كما أبدت اهتمامًا بقوة حركة القومية العربية ، ورأت أن فرض انتداب فرنسى قد يؤدى إلى مصاعب كبيرة . أما بالنسبة للعراق فقد أوصت بانتداب بريطانى عليه مع ضم الموصل .

على أن هذا التقرير الذى وضعته اللجنة لم ينشر فى حينه ، وظل أمره سريًّا

بالنسبة لمؤتمر السلم نفسه ، واختفى فى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية حتى نشر فى عام ١٩٢٢ ، وبذلك لم يكن له أى أثر فى تسوية القضايا التى عالجها .

استمرار المؤتمر السورى وقيام مجلس المديرين :

مع أن مهمة المؤتمر السورى كانت مرتبطة بالدرجة الأولى بقدوم لجنة كنج - كرين ، إلا أن المؤتمر لم ينته بعد رحيل اللجنة ، فقد استمر فى العمل كمجلس منتخب يمثل الشعب تمثيلاً صحيحًا ، ويراقب عن كثب أعمال الحكومة ، ويعمل على وضع قانونها الأساسى ، ويفرض وجوده فى حقل السياسة الداخلية والخارجية . واستحدثت الحكومة فى ذلك الحين نظام مجلس المديرين فى ٤ أغسطس (آب) الذى يشبه نظام مجلس الوزراء ، حيث شارك فيه المديرون فى مسئولية الحكم إلى جانب إدارتهم لمصالح الدولة .

ومع تأخر وصول مؤتمر الصلح إلى تسوية للقضية العربية ، أخذت تسود المؤتمر السورى والأحزاب والجيش والبلاد حالة من القلق وعدم الاستقرار فى صيف ١٩١٩ . فنظم الأهالى مظاهرات كبيرة فى دمشق وفى المدن والقرى الأخرى تطالب بالاستقلال التام ، وقرر الشعب التطوع فى الجيش ، واجتمع حوالى ٢٠ ألفًا من الرجال دون دعوة من الحكومة ، كما بدأت الحركات الثورية على حدود المنطقة العربية ، ولبس الجميع الملابس العسكرية .

قرار انسحاب القوات البريطانية من سوريا لحساب فرنسا :

فى هذه الظروف استدعى فيصل إلى أوربا بدعوة من بريطانيا للتداول حول القضية السورية ، فسافر يوم ١٥ سبتمبر . وكانت الحكومة البريطانية قد قررت سحب قواتها من سوريا اعتبارًا من أول نوفمبر ١٩١٩ على أن تحل

القوات الفرنسية محلها فى سوريا غربى خط « سايكس بيكو » ، وتحل القوات العربية محلها فى المنطقة شرقى هذا الخط ، والتى تشمل المدن الأربع « دمشق ، حلب ، حمص ، وحماة » ، على أن تظل القوات البريطانية فى العراق وفلسطين .

وعلى ذلك بينما كان الرأى العام العربى يتوقع جلاء القوات الأجنبية كلها من سوريا ، إذا به يفاجأ بقرار توسيع منطقة الاحتلال الفرنسى نحو الشرق على حساب القضية العربية ، ورسمه حدودًا فرنسية بريطانية عبر سوريا على أساس خط سايكس بيكو ورغبات الصهيونية . وقد حاول فيصل منع أى تغيير فى الوضع القائم للحكومة فى سورية قبل إجراء أى قرار نهائى قبل مؤتمر السلم ، وذكّر الحكومة البريطانية بأن اتفاق بريطانيا مع العرب فى سنة ١٩١٥ هو أسبق من اتفاقية سايكس- بيكو. وأبرز المعاهدة التى عقدها والده مع مكماهون . ولكن لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية رد بأن نص المعاهدة يمثل ما كان العرب يطلبونه وليس ما قبلته بريطانيا ! .

وعندما فشل فيصل مع الحكومة البريطانية ، اضطر إلى الدخول فى مفاوضات مع كليمنصو للحصول على شروط أحسن . وكان همه الحيلولة دون احتلال القوات الفرنسية لأى جزء من المنطقة الشرقية مكان القوات البريطانية المنسحبة . ولكنه وافق فى ٦ من يناير ١٩٢٠ على اتفاق مبدئى تعترف فيه فرنسا بدولة سورية مستقلة ضمن حدود سيعترف بها مؤتمر الصلح ، على أن تتعهد هذه الدولة بأولوية فرنسا فى إمدادها بالخبراء والمستشارين لتنظيم الإدارتين المدنية والعسكرية ، وألا تدخل القوات الفرنسية سورية إلا بناء على طلب الدولة السورية . كما تعهد سوريا بتمثيلها الدبلوماسى فى الخارج إلى فرنسا ، وتعترف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسى ، وإقامة إدارة محلية فى جبل الدروز .

تكوين اللجنة الوطنية العليا :

على أن اختلاف مستشارى فيصل فى أمر الاتفاقية ، والأخبار المنذرة بحدوث ثورة فى دمشق ، حمله على ترك القضية معلقة ليعود إلى دمشق فى أواسط يناير ١٩٢٠ .

وكانت الأنباء التى وصلت إلى سوريا عن اتفاقية كليمنصو - لويد جورج الخاصة بانسحاب القوات البريطانية قد أدت إلى ازدياد التوتر السياسى . فاستمرت حركة التجنيد والتطوع ، وأصدرت لجنة الدفاع الوطنى ، التى لم تكن لها صفة رسمية ، قرارًا بالتعبئة العسكرية الجزئية . وقد استدعى ياسين الهاشمى رئيس هيئة أركان حرب الجيش العربى إلى القاهرة . وطلب إليه ألنبى حل « لجنة الدفاع الوطنى » وإلغاء قرارها . وفى ٢٧ أكتوبر انتدب المؤتمر السورى لجنة منه لإبلاغ معتمدى الحلفاء احتجاجه « على كل قرار أو اتفاق يخالف تصويت الأمة بضرورة المحافظة على وحدة البلاد واستقلالها » ، وسارت فى دمشق أكبر مظاهرة سلمية . وفى هذه الظروف ولدت فكرة « اللجنة الوطنية العليا » لعمل استعدادات بالمقاومة ضد الفرنسيين ، وقد مثل فى اللجنة أعضاء من الأحزاب المختلفة ، وأسست فروعًا أخرى لها فى كل البلاد السورية ، ووضعت ميثاقها فى ١٧ من نوفمبر ١٩١٩ الذى يرفض كل اتفاق يحد من سيادة الأمة ويفقد استقلالها ، وبدأت فى تدريب المتطوعين وتجنيدهم على نفقة الأهالى .

أزمة البقاع :

ولم يلبث وصول الجنرال جورو Gouraud إلى بيروت فى ٢١ نوفمبر ، فى أثناء عملية انسحاب القوات البريطانية عن سوريا الداخلية ، وتعيينه مفوضًا عامًّا

وقائدًا أعلى للقوات الفرنسية فى الشرق ، أن أخذ يتصاعد بالموقف . فقد بلغت دمشق أنباء تأهب الجيش الفرنسى لاحتلال منطقة البقاع . ودعى المؤتمر السورى فى ٢٢ نوفمبر للاستماع إلى بيان الأمير زين ، نائب فيصل ، حول احتلال الجيش الفرنسى فى بعلبك ورياق وشتورا ، فاتخذ أعضاؤه قرارًا فى ٢٤ نوفمبر بوجوب الدفاع عن وحدة البلاد ، واقترحوا إعلان استقلال القطر السورى استقلالاً تامًّا بحدوده التى عينها المؤتمر فى القرار الذى قدمه إلى اللجنة الأمريكية ، « مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مسئولة أمام الأمة » . وأيدت جميع الصحف والأحزاب والنوادى والجمعيات قرار المؤتمر فى الدفاع . وإزاء هذا الموقف تراجعت السياسة الفرنسية عن احتلال البقاع بالقوة .

سقوط حكومة الركابى :

انتهت أزمة البقاع ، ولكن التوتر السياسى لم ينته ، وتزايدت المعارضة من جانب المؤتمر على نحو جعل الحكومة تؤجل انعقاده فى ٤ ديسمبر ١٩١٩ . ولكن المعارضة استمرت خارج المؤتمر على يد اللجنة الوطنية العليا وغيرها من الأحزاب السياسية ، على النحو الذى أدى إلى سقوط الركابى الذى قدم استقالته إلى الأمير زيد ، فعهد إلى عبد الحميد القلطقجى بوكالة الحاكمية العسكرية لمدة يومين ، ثم إلى مصطفى نعمة بناء على رغبة الأغلبية . كما كلف يوسف العظمة ، الذى كان ضابطًا من ضباط الأركان فى الجيش العثمانى ، برياسة ديوان الشورى العسكرى خلفًا لياسين الهاشمى ، الذى اعتقلته القوات البريطانية فى أثناء انسحابها ونقلته إلى حيفا .

حركات المقاومة ضد الفرنسيين على الحدود :

وفى عهد الحكومة الجديدة ، التى سميت دفاعية ، ازدادت حركة المقاومة ،

وأصدر مجلس المديرين فى ١٩ ديسمبر نظام التجنيد الإجبارى لكل من بلغ العشرين إلى الأربعين ، وبدأت تنشب ضد القوات الفرنسية على حدود المنطقة الغربية ثورات وطنية كانت تساندها الحكومة ، كما تساندها اللجنة الوطنية العليا . وقد اشتدت هذه الأعمال منذ أواخر ديسمبر ، فهوجمت الحامية الفرنسية فى تلكلخ ، وأصبح البقاع مركزًا لاشتباكات عديدة . واحتل الفرنسيون بعلبك والمعلقة ورياق ، وحدث اشتباك مع القوات الفرنسية فى أثناء تقدمها نحو القنيطرة ، كما حدث اشتباك مماثل فى مرجعيون ومنطقة اللاذقية . وقامت علاقات سرية مع الحركة التركية بزعامة مصطفى كمال . وشغلت الحدود الشمالية الشرقية فى منطقة الفرات الأعلى بحركات مسلحة بتدبير الضباط العراقيين من « العهد » أو من قبل رجال قبائل الحدود ، واستولى رمضان شلاش ، الذى كان قد عين حاكمًا على منطقة الفرات ، مع القبائل المجاورة ، على المراكز البريطانية فى دير الزور ، مما أحدث دويًّا فى حلب ودمشق . ولكن فيصل أصدر أوامره بعد عودته من أوربا باستدعاء رمضان شلاش وتعيين مولود مخلص حاكمًا عسكريًّا فى المنطقة حرصًا على العلاقات مع بريطانيا .

وقد حاول فيصل بعد عودته اتباع سياسة التهدئة وتهيئة الأذهان لإقرار التسوية التى يتم الاتفاق عليها مع كليمنصو . كما عمد إلى إنهاء الحكم العسكرى للبلاد عن طريق إجراء بعض التعديلات لتوسيع مهمة الحكومة المركزية وإعطائها مظهر الاستقلال . فعهد إلى أخيه زيد بتشكيل الحكومة يوم ٢٦ يناير ١٩٢٠ ، وأوحى بتأليف حزب سياسى حديث من الأعيان والنواب من المحافظين ، ظهر فى ٢٥ يناير ١٩٢٠ تحت اسم « الحزب الوطنى » . على أن سياسة التهدئة التى أرادها فيصل لم تجد تأييدًا من أعضاء « الفتاة » وغيرهم من الوطنيين ، فاضطر إلى مسايرة الخط الذى تتخذه الأحزاب المتطرفة ، واتفق مع الحكومة على تقوية وسائل الدفاع والتشدد فى نظام التجنيد الإجبارى ، وسكت عن أعمال اللجنة الوطنية العليا فى التحريض على الفرنسيين ، حتى زادت أعمال المقاومة على حدود المنطقة الغربية فى جبل الزاوية وأدلب وكفر تخاريم وأنطاكية والبقاع .

٢ - مرحلة الحكم الملكى

إعلان الاستقلال ومبايعة فيصل ملكًا :

ولما كان هناك خوف من أن يتخذ المجلس الأعلى للحلفاء الذى كان مقررًا انعقاده فى لندن فى ٢١ من فبراير ١٩٢٠ ، والذى دعى فيصل إلى عرض قضيته ثانية أمامه - قرارًا لغير صالح استقلال سوريا ووحدتها . فقد وافق فيصل على اقتراح أقرب المستشارين والأصدقاء بوضع الحلفاء أمام الأمر الواقع بإعلان استقلال سوريا المتحدة بجميع مناطقها .

وكان أعضاء المؤتمر السورى قد تفرقوا بعد تأجيل انعقاده فى ديسمبر ، فقرر عقده من جديد لهذا الغرض على وجه السرعة . وتم افتتاح المؤتمر فى النادى العربى بدمشق يوم ٦ مارس ١٩٢٠ وحضره فيصل وأركان حكومته ، وألقى خطابًا طلب فيه إلى الأعضاء تقرير شكل الدولة ووضع الدستور. وبالفعل أصدر المؤتمر قرارًا يقضى باستقلال سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين ، وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية ، مع إعطاء ضمانات لنظام خاص فى لبنان ، وإنشاء حكومة مسئولة أمام المؤتمر الذى هو مجلس نيابى وتأسيسى فى الوقت نفسه ، وإعلان حق العراق فى الاستقلال ، مع إيجاد اتحاد سياسى واقتصادى بينه وبين سوريا نظرًا للروابط بين البلدين ، وتقرر بالإجماع مبايعة فيصل بالملك يوم ٨ مارس فى دار البلدية . ثم جرت حفلة المبايعة الرسمية وسط حماس كبير وطلقات المدافع ، ورفع العلم السورى ، وهو علم الثورة مع نجمة بيضاء فى المثلث الأحمر ، وبذلك انتهت مرحلة الإمارة الفيصلية ومجلس المديرين ، وشكل رضا الركابى أول حكومة دستورية نيابية فى يوم الاستقلال نفسه .

قرارات التقسيم فى مؤتمر سان ريمو فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠ :

على أنه لما كان إعلان استقلال سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين يمس مركز بريطانيا فى فلسطين ، كما أن إعلان حق العراق فى الاستقلال ، يهدد مركزها فى العراق ، فقد كان رد الفعل البريطانى لقرارات المؤتمر السورى أشد عنفًا من رد الفعل الفرنسى . فقد رفضت الحكومتان الاعتراف بشرعية قرارات المؤتمر فى دمشق ، واستمرت على اعتبار فيصل أميرًا هاشميًّا يدير البلاد بصفته قائدًا للجيوش الحليفة ، ودعوته إلى أوربا لبسط قضيته . وفى ٢٥ من أبريل ١٩٢٠ قرر مجلس الحلفاء الأعلى فى سان ريمو تقسيم المناطق العربية ، وفرض الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان ، وفرض الانتداب البريطانى على العراق وفلسطين وشرقى الأردن . وتقرر أن تضم المعاهدة مع تركيا مادة تعترف باستقلال سورية بما فيها لبنان والعراق . أما فلسطين فلم يشر إلى أمر استقلالها ، بل بتكليف إدارتها إلى دولة منتدبة .

الطريق إلى ميسلون :

وقد اعتبر العرب تقسيم البلاد مع إنشاء حكومات متعددة ضربة قوية لمطلب الوحدة ، كما كان هزيمة للعناصر المعتدلة فى دمشق ، فاضطر السيد رضا الركابى إلى تقديم استقالته ليفسح المجال لوزارة الأتاسى ، الذى كان رئيسًا للمؤتمر السورى ، فى ٣ مايو ، وقد دخلها يوسف العظمة وعبد الرحمن الشهبندر . وقد أقدمت الوزارة على اتخاذ التدابير الدفاعية الفعالة ، وأضافت إلى قانون التجنيد الإجبارى بعض المواد لتوسيع نطاق التجنيد وجعله شاملاً لجميع أبناء الأمة ، وأعلنت عزمها على رفع قيد الانتداب على سوريا المستقلة ، وأنه « لا يمكن فصل فلسطين عن سورية من جميع الاعتبارات » .

ولم تلبث أن تهيأت الأسباب لميسلون ، فقد ازدادت العلاقات مع السلطات

الفرنسية فى المنطقة الغربية توترًا ، وتزايدت أعمال المقاومة فى الجنوب على حدود فلسطين (فى مرجعيون) ، وفى البقاع وفى العلويين والإسكندرونة ، وحققت ثورة هنانو وصالح العلى تعاونًا مع القوات التركية ، وامتدت الثورة إلى معظم المنطقة من الإسكندرونة إلى طرابلس .

ولم يلبث فيصل أن أصبح نقطة تجمع لكل الثورة المعادية لفرنسا فى سوريا ولبنان ، ففى ١٠ من يوليو ١٩٢٠ اجتمع مجلس إدارة لبنان وقرر طلب استقلال وسيادة لبنان واتفاقه مع سوريا على أساس مطالب لبنان الإقليمية .

وإزاء تزايد المقاومة وانتشارها إلى هذا الحد ، قرر الفرنسيون الانتهاء من « الحكم الشريفى » ، واقتنع جورو بأن الانتداب على سوريا لن يمكن فرضه إلا باحتلال عسكرى ، وقد وافق مجلس النواب الفرنسى على المخصصات اللازمة لإرسال حملة عسكرية إلى الشرق . وفى ١١ يوليو وجه جورو إنذارًا شفويًّا يقضى بوضع سكة حديد رياق - حلب تحت تصرف الجيش الفرنسى ، وقبول الانتداب الفرنسى ، وإلغاء التجنيد الإجبارى ، وقبول الأوراق النقدية التى يصدرها البنك السورى ، ومعاقبة زعماء المقاومة . وفى ١٤ يوليو وصل الإنذار الرسمى فى شكل مذكرة إلى الأمير فيصل باسم الحكومة الفرنسية ، يطالب بتأمين إشراف فرنسى على أعمال الحكومة العربية ، واحتلال محطات رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب مع مدينة حلب نفسها ، من قبل القوات الفرنسية ، تأمينًا لوضع سكة حديد رياق - حلب تحت تصرف الجيش الفرنسى . وحدد الإنذار أربعة أيام تنتهى فى منتصف ليلة ١٨ يوليو كحد أقصى لقبول أو رفض الإنذار .

وقد سارع مجلس الوزراء السورى إلى عقد جلسة للقادة العسكريين للتأكد من الوضع العسكرى للبلاد . فقرر القادة استحالة الدفاع . وكان الهاشمى قد قدم تقريرًا إلى الملك ذكر فيه أن الجيش أضعف من أن يثبت للمقاومة والدفاع ، وليس لديه من العتاد ما يكفى لصد هجوم أكثر من بضع ساعات . وإزاء ذلك

دعى المؤتمر السورى للانعقاد قبل انتهاء مدة الإنذار بـ ١٦ ساعة لحمله على قبول الإنذار ، ولكنه اتخذ قرارًا بالإجماع فى ١٩ يوليو باعتبار كل حكومة تقبل شروط الفرنسيين غير شرعية ، وعدم التقيد بأية معاهدة لا يقرها المؤتمر . وهنا أمرت الحكومة بتأجيل انعقاد المؤتمر مدة شهرين ، وقررت فى ٢٠ يوليو قبول الشروط ، وأرسلت برقية بالموافقة الرسمية . كما أصدرت أوامرها إلى قائد الفرقة المدافعة عن جبهة دمشق فى مجدل عنجر بسحب قواته إلى دمشق لتسريحها ، وقامت من جانبها بتسريح القوات الموجودة فى دمشق . وبدأ انسحاب القوات من مجدل عنجر ، وأدرك كل جندى وضابط أن أيامه فى الجيش أصبحت معدودة ، فتركت الأسلحة والذخائر على طول الطريق .

على أن جورو أراد دخول دمشق بقوة السلاح ، ولذلك حين تسلم قبول الإنذار فى ٢١ يوليو لم يصدر أوامره لقواته بوقف الهجوم . وإزاء ذلك لم تجد حكومة فيصل مفرًّا من الدفاع ، فأصدرت الأوامر فى ٢١ يوليو من جديد إلى الوحدات السورية المنسحبة دون نظام من مجدل عنجر عبر وادى الحرير ، بالتوقف فى عقبة الطين على فوهة وادى القرن ، غربى خان ميسلون (على بعد ٢٥ كيلو من دمشق) ، ولكن الموقف أصبح سيئًا ، فلم يكن قد بقى للدفاع عن دمشق إلا بضعة أعداد من الفوج الأول والفوج الثالث يقل مجموعهما عن ثلاثمائة جندى نظامى يساندهم فوجان من لواء المدفعية . وقدم العظمة لجمع ما أمكن جمعه من قوى بعد أن تضعضعت القوات ولم يعد هناك مجال لإعادة تنظيمها ، وانتدب الحصرى ، وزير التربية ، للتوسط لدى جورو فى عاليه ، ولكنه عاد يحمل مطالب فرنسية جديدة تضع سوريا من الناحية الفعلية تحت الحكم المباشر ، ويطلب فيها جورو السماح لقواته بالتقدم نحو خان ميسلون بحجة توافر الماء فى المنطقة . وقد ردت الحكومة بأن هذه المطالب الجديدة « تعرضنا لا محالة لحرب أهلية » ، فرد غورو على ذلك بإصدار أوامره لقواته بالتقدم نحو دمشق فى فجر يوم ٢٤ يوليو ، محتجا بأن مجموعة من القوات العربية غير النظامية هاجمت جيشه فى تلكلخ . ولم تستغرق معركة ميسلون أكثر من ساعات ، وانتهت بالهزيمة ، وطرد فيصل من دمشق ، وسقوط المملكة التى

كانَ يحكمها ما يقرب من سنتين ، لقد كانت نتيجة المعركة معروفة مقدمًا ، ولكن القوات العربية السورية بقيادة العظمة خاضتها دفاعًا عن شرفها العسكرى وشرف البلاد .

مراجع للاستشارة :

جورج أنطونيوس : يقظة العرب - تعريب على حيدر الركابى (دمشق مطبعة الترقى ١٩٤٦) .

د . خيرية قاسمية : الحكومة العربية فى دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ (القاهرة : دار المعارف ١٩٧١) .

زين نور الدين زين : الصراع الدولى فى الشرق الأوسط ، وولادة دولتى سوريا ولبنان (بيروت : دار النهار ١٩٧١) .

إحسان الهندى : معركة ميسلون (دمشق - ١٩٦٧) .